AE

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/52/159
E/1997/69
3 July 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
البند ٢٠ (د) من القائمة الأولية*
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٧
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت**
تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١ - ٣	٢
ثانيا -	معلومات أساسية	٤ - ٨	٣
ثالثا -	عمل آليات التنسيق المحلية والدولية	٩ - ١٣	٥
رابعا -	الحالات القطاعية وتقييم الاحتياجات	١٤ - ٢٨	٧
	ألف - التعليم	١٤ - ١٥	٧
	باء - توليد العمالة	١٦ - ١٧	٧
	جيم - الصحة	١٨ - ٢٠	٨
	دال - الهياكل الأساسية والسكان	٢١ - ٢٣	٩
	هاء - بناء المؤسسات	٢٤ - ٢٥	١٠
	واو - القطاع الخاص	٢٦ - ٢٨	١٠
خامسا -	تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني: البرامج الجارية، والاحتياجات غير الملبّاة والمقترحات الداعية إلى تقديم مساعدة إضافية	٢٩ - ٨٩	١١

* A/52/50.

** E/1997/100.

9718478

أولا - مقدمة

١ - في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، اتخذت الجمعية العامة القرار ٥١/١٥٠ المعنون "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني" الذي أكدت فيه، في جملة أمور، أهمية الأعمال التي اضطلع بها منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة وأهمية الخطوات المتخذة تحت رعاية الأمين العام لكفالة إنشاء آلية منسقة لأنشطة الأمم المتحدة في جميع أنحاء الأراضي المحتلة؛ وحثت الدول الأعضاء، والمؤسسات المالية الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الإقليمية والأقاليمية على أن تقدم، بأقصى ما يمكن من السرعة والسخاء، مساعدة اقتصادية واجتماعية إلى الشعب الفلسطيني بغية المساعدة في تنمية الضفة الغربية وغزة، وأن تفعل ذلك بتعاون وثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية وعن طريق المؤسسات الفلسطينية الرسمية؛ وطلبت إلى مجتمع المانحين الدولي التعجيل بإيصال المساعدات التي تعهد بتقديمها إلى الشعب الفلسطيني لتلبية احتياجاته الملحة؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريرا عن تنفيذ القرار في دورتها الثانية والخمسين يتضمن ما يلي: (أ) تقييم المساعدة التي تلقاها الشعب الفلسطيني فعليا؛ (ب) تقييم الاحتياجات التي لم تلب بعد، وتقديم مقترحات محددة للاستجابة لها على نحو فعال.

٢ - وخلف السيد تشينمايا ر. غاريخان، ممثل الأمين العام في مجلس الأمن في الفترة من ١٩٩٣ الى ١٩٩٦ وممثل الأمين العام في محادثات السلام المتعددة الأطراف بشأن الشرق الأوسط منذ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، في شباط/فبراير ١٩٩٧؛ السيد تريبه رود - لارسون من النرويج، كمنسق خاص في الأراضي المحتلة. ويعمل السيد غاريخان أيضا في الوقت الحالي ممثلا للأمين العام في محادثات السلام المتعددة الأطراف بشأن الشرق الأوسط، وهو منصب يتولاه منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وقد قدم الأمين العام في تقريره السابق بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني (A/51/171-E/1996/75) استعراضا عاما لما جرى في الفترة الممتدة من حزيران/يونيه ١٩٩٥ إلى أيار/ مايو ١٩٩٦. ويغطي هذا التقرير الفترة من حزيران/ يونيه ١٩٩٦ إلى أيار/ مايو ١٩٩٧.

٣ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، ركز المنسق الخاص جهوده على ما يلي:

(أ) تنسيق واستهداف المشاريع الممولة من المانحين من أجل تخفيف حدة البطالة والمشاق الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بها ومن أجل تشجيع تهيئة فرص للعمالة عن طريق تنفيذ المشاريع الإنمائية التي تدعو الحاجة إليها؛

(ب) التعاون مع الشركاء في جهودهم الإنمائية لتقديم دعم في مجال الميزانية إلى السلطة الفلسطينية ولمواجهة عجز الميزانية؛

(ج) تعزيز برامج بناء المؤسسات والمساعدة التقنية المستهدفة بحيث يمكن إحراز تقدم أكبر نحو تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة؛

(د) تشجيع القطاع الخاص على زيادة مشاركته في الجهود الإنمائية من أجل تنشيط النمو والتنمية الاقتصادية وتهيئة فرص للعمالة؛

(هـ) التعجيل بتسديدات المانحين بحيث يمكن تنفيذ برنامج الاستثمار العام الذي اعتمدته السلطة الفلسطينية ويدعمه المجتمع الدولي.

ثانيا - معلومات أساسية

٤ - في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وقعت حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في البيت الأبيض في واشنطن العاصمة إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت ("اتفاقات أوسلو") (انظر A/48/486-S/26568). واعترافا بأن تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي للفلسطينيين يعد شرطا هاما لاستمرار نجاح عملية السلام، شكل الأمين العام فرقة عمل الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لقطاع غزة وأريحا، التي حددت الوسائل التي يمكن للأمم المتحدة بواسطتها أن توسع برامجها لتقديم المساعدة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أكدت فرقة العمل التي أكملت عملها في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ على ضرورة تنفيذ مشاريع تحقق بسرعة تحسنا ملموسا في الحياة اليومية للفلسطينيين وأكدت أهمية مواصلة تقديم دعم للبرامج الجارية التي أسهمت في الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للفلسطينيين.

٥ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، اجتمع ما يزيد على ٤٠ بلدا مانحا ومؤسسة مانحة، من بينها الأمم المتحدة، في واشنطن العاصمة في مؤتمر لدعم السلام في الشرق الأوسط. وأكد المؤتمر الذي استضافته الولايات المتحدة الحاجة الملحة لتحسين الظروف المعيشية وإحراز تقدم سريع نحو تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتعهد المانحون بتقديم نحو ٢,٤ بلايين دولار تسدد على مدى الفترة الانتقالية التي تمتد خمس سنوات. وفي قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤٨، المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، والمعنون "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني"، طلبت الجمعية العامة إلى المؤسسات والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة أن تكثف مساعداتها لتلبية الاحتياجات الملحة للشعب الفلسطيني وأن تحسن عملية التنسيق عن طريق آلية ملائمة تحت رعاية الأمين العام".

٦ - وفي تقرير الأمين العام المقدم الى اللجنة الخامسة المؤرخ ٢٩ آذار/ مارس ١٩٩٤ (A/C.5/48/71، الفقرة ٦)، أشار الى أنه "بالنظر الى ولايات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وطبيعة عمليات كل منها، ... فإنه لن يكون من المستصوب أن يعين أحدها، بوصفه أو بوصفها "الوكالة الرائدة" في الأراضي المحتلة، المسؤولة عن تنفيذ القرار ٢١٣/٤٨. وبالنظر الى تعقد الحالة في المنطقة وحساسيتها وتعدد العوامل خارج منظومة الأمم المتحدة التي ستدخل في العملية في المرحلة الانتقالية، فإنه سيكون من الضروري إنشاء آلية خاصة تكفل التنسيق الفعال وتكثيف المساعدة الدولية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة لمواجهة احتياجاتهم العاجلة والبعيدة المدى" وأعلن الأمين العام عزمه تعيين منسق خاص يتولى مسؤوليات تشمل، في جملة أمور، "التوجيه العام لبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها العاملة في الأراضي وتيسير التنسيق فيما بينها، بغية التكفل باتباع نهج متكامل وموحد إزاء التنمية الاقتصادية والاجتماعية".

٧ - وتبعا لذلك، عين الأمين العام في عام ١٩٩٤ السفير تريبه رود - لارسون منسقا خاصا، يعمل كمركز لتنسيق جميع المساعدات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المساعدات المقدمة من الأمم المتحدة الى الأراضي المحتلة. ويقدم المنسق الخاص توجيها عاما إلى برامج الأمم المتحدة ووكالاتها في الضفة الغربية وقطاع غزة، التي لها تمثيل في الميدان والتي تعمل من الخارج على حد سواء. وييسر المنسق الخاص التنسيق داخل أسرة الأمم المتحدة ويعمل أيضا في تعاون وثيق مع البنك الدولي في مساعدة السلطة الفلسطينية في التوصل إلى نهج متكامل وموحد إزاء الجهود الإنمائية التي بدأت بمؤتمر واشنطن. ويمثل أيضا المنسق الخاص الأمم المتحدة في لجنة الاتصال المخصصة والهيئات ذات الصلة بها، التي أنشئت لمتابعة مؤتمر واشنطن ويعمل كمركز تنسيق لدى التعامل مع مجتمع المانحين. ويحتفظ بعلاقات مع المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية ذات الصلة كما يقيم اتصالا وثيقا مع المنظمات غير الحكومية.

٨ - ومنذ أن بدأ مكتب المنسق الخاص في الأراضي المحتلة أعماله في عام ١٩٩٤، كان من بين الأطراف التي كان لها دور أساسي في إنشاء الآليات التنسيقية للمانحين الواردة أدناه التي جمعت بين السلطة الفلسطينية والمانحين والبنك الدولي والأمم المتحدة. وقد أدى المركز الفريد الذي تحتله الأمم المتحدة داخل هذه الآليات التنسيقية إلى تمكين المنظمة من التأثير على السياسات وتقديم مشاريع لكي ينظر فيها المانحون. وتزايد وجود الأمم المتحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة من ثلاث منظمات في عام ١٩٩٣ إلى ١٥ منظمة في عام ١٩٩٧. وتقدم ١٢ منظمة أخرى من المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة مساعدات وخبرات تقنية إلى السلطة الفلسطينية. وبلغ مجموع أموال الأمم المتحدة المنفقة عن طريق الميزانيات العادية والأموال المخصصة لمشاريع بعينها نحو ٢٥٤ مليونا من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٦.

ثالثا - عمل آليات التنسيق المحلية والدولية

٩ - في ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، اجتمعت في بروكسل لجنة الاتصال المخصصة وهي هيئة يقودها المانحون الرئيسيون وتشرف على جهود المساعدة. وبناء على اقتراح الأمم المتحدة، قررت اللجنة أن تنقل بعض جوانب عملية تنسيق المانحين إلى مستوى الممثلين في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولبلوغ هذا الغرض، قامت اللجنة بإنشاء اللجنة المحلية لتنسيق المعونات، التي تتألف من السلطة الفلسطينية وجميع المانحين الذين يقدمون منحا للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك إسرائيل. والرؤساء المشاركون للجنة المحلية لتنسيق المعونات هم النرويج، بصفتها رئيسة لجنة الاتصال المخصصة؛ ومكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة؛ والبنك الدولي. ويعمل المكتب والبنك بوصفهما الأمانة المشتركة للجنة المحلية لتنسيق المعونات. ويدعى أيضا لحضور الاجتماعات ممثلون لحكومة اسرائيل. وتوفر اجتماعات اللجنة المحلية لتنسيق المعونات منتدى للمانحين يقدمون فيه تقارير عن أنشطتهم، وللسلطة الفلسطينية لتقدم معلومات مستكملة بشأن عجز الميزانية.

١٠ - وفي نيسان/أبريل ١٩٩٥، أنشأت لجنة الاتصال المخصصة لجنة الاتصال المشتركة التي تتيح منتدى تجري فيه مناقشة السياسة الاقتصادية والمسائل العملية ذات الصلة بالمساعدات المقدمة من المانحين مع السلطة الفلسطينية. وتضم لجنة الاتصال المشتركة السلطة الفلسطينية التي ترأس الجلسات، والنرويج التي تقوم بصفتها رئيسا للجنة الاتصال المخصصة بدور الراعي؛ والأمم المتحدة والبنك الدولي بوصفهما أمانة مشتركة؛ والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. وطلبت اليابان أيضا الاشتراك في اجتماعات اللجنة. وتناقش لجنة الاتصال المشتركة المسائل الثنائية المتصلة بالمساعدات المقدمة من المانحين باشتراك ممثلي إسرائيل الذي توجه إليهم الدعوة لحضور جميع الاجتماعات. وقد اجتمعت لجنة الاتصال المشتركة للمرة الأولى في ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٥ وتجتمع نحو ست مرات في السنة.

١١ - وقام المنسق الخاص، كجزء من جهوده لتنسيق أنشطة الأمم المتحدة، بعقد اجتماع الأمم المتحدة الثالث المشترك بين الوكالات في غزة في الفترة من ١٥ الى ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٧. وكان الغرض الرئيسي من الاجتماع، الذي حضرته أكثر من ٢٠ وكالة وبرنامج للمنظمة، هو وضع الأولويات لبرامج الأمم المتحدة لتقديم المساعدة خلال عام ١٩٩٧. وقد عرضت هذه الأولويات، مصحوبة بمقترحات لمشاريع تلبي الاحتياجات غير الملباة، في شكل ورقات للاستراتيجيات القطاعية في مجالات التعليم والصحة وإيجاد فرص عمل والهياكل الأساسية والإسكان وبناء المؤسسات والقطاع الخاص. وقد تضمنت هذه الورقات المعنونة "الإستفادة من السلام: أولويات واستراتيجيات للجهود الإنمائية المبذولة في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٩٧" تفاصيل النهج المنسق والمستهدف الذي يتبع إزاء الأولويات الرئيسية للتنمية على النحو الذي حددته السلطة الفلسطينية وشملت مقترحات من وكالات وبرامج الأمم المتحدة تتعلق بتقديم مساعدات محددة في المجال التقني ومن أجل المشاريع لكي تنفذ اعتبارا من أواخر عام ١٩٩٦ وفي عام ١٩٩٧. وقد وضعت منظمات الأمم المتحدة برامجها المقترحة لعام ١٩٩٧ استجابة للاحتياجات والأولويات

التي حددتها السلطة الفلسطينية وبالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي والوزارات القطاعية ذات الصلة في السلطة الفلسطينية فضلا عن البنك الدولي.

١٢ - وعرض المنسق الخاص البرنامج المقترح للمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧، على النحو المبين في ورقات الاستراتيجية، على مجتمع المانحين في اجتماع الفريق الاستشاري المعقود في باريس في ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وسبق الاجتماع جولة مكثفة من الاجتماعات والمشاورات لإعداد البرنامج الفلسطيني للاستثمار العام لسنة ١٩٩٧، قامت فيها الآليات التنسيقية للمانحين على أرض الواقع، وهي الأفرقة العاملة القطاعية واللجنة المحلية لتنسيق المعونات ولجنة الاتصال المشتركة، بالتنسيق فيما بينها لتحديد السياسات والأولويات. وقد أسفرت هذه العملية القائمة على المشاركة، التي ضمت السلطة الفلسطينية والمانحين والأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، عن وضع برنامج شامل للاستثمار العام قدره ٨٦٥ مليونا من دولارات الولايات المتحدة شمل ٤٨ مشروعا للأمم المتحدة قيمتها الكلية ١١٣ مليون دولار. وفي هذا الاجتماع، الذي حضره ممثلو ٣٥ بلدا مانحا و ١٤ وكالة إنمائية، تم التعهد بتقديم مبلغ ٨٨٨ مليون دولار.

١٣ - وبدأ إعداد خطة التنمية الفلسطينية للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ في أوائل عام ١٩٩٧. وتمثل الهدف من العملية التحضيرية المحسنة في تحسين التمويل المستهدف من المانحين المقدم لتلبية احتياجات التنمية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. واعتمدت العملية على تجربة عام ١٩٩٦ وعلى الخبرة الفنية للوزارات والوكالات التابعة للسلطة الفلسطينية والأفرقة العاملة القطاعية التابعة للجنة المحلية لتنسيق المعونات. وقد أنشئت الأفرقة العاملة القطاعية في عام ١٩٩٥ لتيسير الاتصال والتنسيق بين المانحين والسلطة الفلسطينية وتتألف من الراعي، وهو أكبر مانح مهتم في ذلك القطاع بعينه، ورئيس الاجتماعات وهو في المعتاد وزارة فلسطينية؛ والأمم المتحدة أو البنك الدولي للعمل كأمانة. ويجري التركيز بشكل أكبر على دور الجهة الفلسطينية المتولية رئاسة الاجتماع من أجل نقل قدر أكبر من المسؤولية عن الأفرقة العاملة القطاعية، من المجتمع الدولي إلى السلطة الفلسطينية، ومن أجل تعزيز بناء القدرات. وكجزء من الجهد المبذول لزيادة كفاءة وفائدة الأفرقة العاملة القطاعية عقدت مجموعة من حلقات العمل التقييمية في أوائل عام ١٩٩٧، أدت في بعض الحالات إلى إنشاء أفرقة فرعية أكثر تركيزا. وفي ظل توجيه اللجنة التوجيهية، التي ترأسها وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ستساعد أيضا الأفرقة العاملة القطاعية السلطة الفلسطينية في صياغة برنامج فلسطيني للاستثمار عن طريق تحديد الاحتياجات القطاعية وترتيب أولوياتها وعن طريق صياغة استراتيجيات التنمية.

رابعا ـ الحالات القطاعية وتقييم الاحتياجات

ألف ـ التعليم

١٤ - التعليم هو أكبر قطاع من قطاعات الخدمة العامة داخل منطقة مسؤولية السلطة الفلسطينية، حيث يعمل فيه قرابة ٠٠٠ ٢٢ شخص ويلبي احتياجات قرابة ١,٢ مليون تلميذ. وعندما اضطلعت السلطة الفلسطينية بالمسؤولية كانت الأولويات العاجلة أمامها هي تحسين الهياكل الأساسية المادية المتهدمة وغير الكافية وتنشيط الموارد البشرية. ويستمر بذل جهود شاملة لتخفيف حدة مشاكل اكتظاظ المدارس وعدم كفاية أعدادها وتدهور أبنيتها. وستظل هذه الجهود تحظى بأولوية عليا بسبب مطالب الأعداد السريعة التزايد من الشباب. ويلزم ما يقدر بـ ٤٠ مدرسة جديدة سنويا لمواكبة مجرد الزيادة الطبيعية، ولا تزال هناك حاجة للكتب المدرسية، والفصول، ومعدات المختبرات والملاعب في حوالي ٥٠٠ ١ مدرسة قائمة.

١٥ - وهناك حاجة عاجلة أيضا لزيادة الطاقة الاستيعابية على مستوى الفصول من أجل إنعاش العملية التعليمية التي عانت من انخفاض الحالة المعنوية للمدرسين وانعدام الدعم المؤسسي. ويجب أن يكون إطار عمل هذه الجهود هو عملية تنمية مؤسسية شاملة تستهدف النظام التعليمي ككل، وإجراءاته في مجال تقرير السياسات والتنفيذ على جميع المستويات. وبالنظر الى أثر التعليم على التنمية الطويلة الأمد، فإن الأولوية على الصعيد القطاعي تتمثل في دعم قدرة السلطة الفلسطينية على تنفيذ خطة العمل الوطنية من أجل الأطفال، التي تستهدف تحسين مجالات التعليم النظامي وغير النظامي والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة من حيث النوعية وإمكانية الحصول عليه وإدارته.

باء ـ توليد العمالة

١٦ - انخفض متوسط عدد الفلسطينيين العاملين بصورة قانونية داخل إسرائيل من عدد يقدر بـ ٠٠٠ ١٨٠ عامل أو أكثر قبل الحرب، الى ٠٠٠ ١١٦ عامل في عام ١٩٩٢، و٠٠٠ ٨٣ عامل في عام ١٩٩٣، والى ما متوسطه ٠٠٠ ٢٢ عامل في عام ١٩٩٦. وينضم الى القوى العاملة سنويا ما يقدر بـ ٠٠٠ ١٦ فلسطيني. وذلك وفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية. وسيستلزم استيعاب هذه الأعداد من الباحثين الجدد عن عمل أو حتى جزء من العدد الكبير من العاطلين جزئيا أو كليا إيجاد ما بين ٠٠٠ ٣٠ و٠٠٠ ٤٠ فرصة عمل جديدة سنويا. ونظرا لهذا النمو المرتفع في القوى العاملة (المقدر بحوالي ٤ في المائة سنويا) وصغر سن السكان (قرابة ٥٠ في المائة دون سن ١٥ عاما)، فمن غير المحتمل أن يكون الاقتصاد الفلسطيني قادرا على استيعاب كثير من العاطلين حاليا، أو الزيادات المنتظرة.

١٧ - ويتطلب حل مشكلة العمالة في الضفة الغربية وقطاع غزة نهجا ذا شقين لكي يتسنى الوفاء بالاحتياجات العاجلة من خلال توفير فرص عمل لفترات قصيرة، على أن يجري في الوقت ذاته صياغة

استراتيجيات طويلة الأجل لتوسيع نطاق فرص العمالة. ويجب أيضا توسيع نطاق الفرص الداخلية الأطول أجلا لاستيعاب أولئك الذين كانوا يعملون في السابق داخل إسرائيل والعمالة التي تعمل لفترات قصيرة والتي أوجدت لتخفيف حدة الآثار الاقتصادية والنفسية الناجمة عن تغير الظروف. ومن أجل الوفاء بالاحتياجات الطويلة الأجل المتعلقة بالعمالة، يجب إجراء تغييرات في إعداد القوى العاملة: فخريجو الجامعات يعانون من ارتفاع مستويات البطالة بسبب التركيز على مجالي الانسانيات والعلوم الاجتماعية وليس على المجالات المتصلة بالعلم والتكنولوجيا. ويجب تشجيع المؤسسات الخاصة والاستثمار في القطاعات الهامة مثل الزراعة التي شكلت ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٣. وبالإضافة الى هذه التدابير، ثمة حاجة الى وضع إطار قانوني وتنظيمي يتسم بالشفافية وعدم التعقيد، كما هو الحال في جميع القطاعات.

جيم - الصحة

١٨ - كانت تجزئة الخدمات الصحية بين جهات مختلفة، وعدم وجود معايير موحدة في المهارات والخدمات. وإهمال حالة الهياكل الأساسية المادية والمعدات، هي الاحتياجات ذات الأولوية التي حددتها السلطة الفلسطينية عند توليها المسؤولية. وبصفة عامة، عانى قطاع الصحة، شأنه شأن غيره من القطاعات، من عدم مشاركة الفلسطينية عند مستويات التخطيط وصنع القرار خلال سنوات الاحتلال. وبالإضافة الى ذلك، كانت الموارد البشرية والتقنية لجمع معلومات شاملة عن كامل الضفة الغربية وقطاع غزة غير متوفرة؛ وبالتالي، لم تستطع جهات توفير الخدمات الصحية أن تتحقق تماما من حجم ومدى إلحاحية المشاكل الصحية.

١٩ - ولا توجد شبكة أمان صحية شاملة وليس باستطاعة أسر كثيرة تحمل تكلفة التأمين الصحي. ويؤدي هذا الوضع الى مشاكل بوجه خاص في حالة الرعاية الصحية المتخصصة التي لا تتوفر حاليا في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يستلزم إحالة المرضى الى المستشفيات الإسرائيلية. وبالإضافة الى ذلك، هناك حاليا تركيز زائد على الرعاية العلاجية في المرحلتين الثانية والثالثة للمرض بدلا من التركيز على الرعاية الصحية الوقائية والأولية، مما يزيد الى حد كبير التكاليف على نطاق النظام بأسره وعلى مستوى الأسرة المعيشية. وهناك حاجة واضحة الى التخطيط الشامل وصياغة السياسات على جميع المستويات، مع التركيز على التثقيف الصحي فضلا عن الرعاية الصحية الأولوية. وحاليا، يحدث أول اتصال لنحو ربع المرضى بالخدمات الصحية في صورة "حالات طارئة"، مما يحمّل النظام تكلفة أعلى من الوجهة المالية ومن القوى العاملة. وفي عام ١٩٩٦ زادت الميزانية الصحية الى ٩٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، بعد أن كانت ٧٦ مليون دولار في السنة السابقة.

٢٠ - وتتماثل المؤشرات الصحية عموما للضفة الغربية وقطاع غزة مع المؤشرات الصحية للدول العربية الأخرى بالشرق الأوسط وللبلدان ذات السمات الاجتماعية - الاقتصادية المماثلة. والأسباب الرئيسية لوفيات

الأطفال (الوفاة قبل سن خمس سنوات) هي التهابات الجهاز التنفسي الحادة، التي تشكل ٢٨ في المائة من وفيات الأطفال سنويا، وأمراض الإسهال (١٠ في المائة). وتتضح حالات نقص التغذية في الأطفال والأمهات من المعدلات العالية من الأنيميا، وأمراض الإسهال، والمشاكل ذات الصلة. ولا تزال هناك حاجة لنشر الثقافة الصحية ـ بين الجمهور والمهنيين الصحيين على حد سواء ـ من أجل التخفيف من شدة التهابات الجهاز التنفسي الحادة، وأمراض الإسهال، والأنيميا، وغير ذلك من المشاكل الصحية الملحة. بيد أن الضفة الغربية وقطاع غزة يتصفان عموما بوجود جيوب من الاحتياجات وليس وجود مطالب ملحة للقطاع الصحي مثل المطالب الواضحة في بعض البلدان النامية. ولا تزال الأولويات القطاعية تتركز حول تعزيز القدرة المؤسسية والبشرية في إطار وضع نظام شامل للرعاية الصحية يكون مناسبا للبيئة المحلية ويدار محليا.

دال ـ الهياكل الأساسية والإسكان

٢١ - لا تزال الهياكل الأساسية التي تعرضت للإهمال من أكثر التحديات إلحاحا أمام السلطة الفلسطينية. ففي الفترة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٢، أنفق ما مجموعه ١٥ دولارا من دولارات الولايات المتحدة للفرد على الهياكل الأساسية في الضفة الغربية وقطاع غزة مقابل ٥٠٠ ١ دولار للفرد في إسرائيل و٤٠٠ دولار في الأردن. وقد أدى استمرار انخفاض التمويل الى تهالك وعدم ملاءمة الشبكات التي تنوء تحت عبء الطلب الحالي. فالطرق الحديثة التي تخطط من أجل تلبية احتياجات المجتمعات المحلية، وتوفير شبكات كافية وسليمة بيئيا للمياه والمرافق الصحية وتوفير طاقة كهربائية واتصالات سلكية ولاسلكية تتسم بالكفاءة وقادرة على تيسير التنمية والتوسع التجاري، مازالت جميعها مجالات ذات أولوية للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالإضافة الى ذلك يتسم قطاع الإسكان بوجود فجوة واسعة بين العرض والطلب والافتقار الى الاستثمار الحكومي ولا يزال خاضعا للقيود فيما يتعلق بالتنظيم والتخطيط وتصاريح البناء.

٢٢ - والطلب على الطاقة الكهربائية لا يزال في تزايد مع النمو السكاني والتوسع في الاستخدام المنزلي والصناعي. بيد أن أكثر من ١٣٠ قرية في الضفة الغربية لا تزال إما بدون كهرباء على الإطلاق، أو لا تزود بها إلا لساعات قلائل يوميا. ولم يجر توصيل شبكة المجارير العامة سوى لـ ٢٩ في المائة من السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا تزال مياه المجارير غير المعالجة يجري تصريفها في بيارات، مما يشكل خطرا بيئيا على مستودعات المياه الجوفية التي هي المصدر الرئيسي للمياه. وفي عام ١٩٩٥، اضطلعت الهيئة الفلسطينية للمياه بالمسؤولية عن تنسيق الأنشطة المتصلة بإدارة المياه ونفايات المياه ولكن نظرا لعدم حدوث تطور ملموس في قطاع المياه والمجارير في السابق، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله. وقد بدأ التخطيط الطويل الأجل ويجري إصلاح محطات معالجة مياه المجارير بصورة فردية، غير أن عملية إصلاح الشبكة بكاملها تستلزم وقتا طويلا. وبالإضافة الى ذلك، يضاعف من المشكلة عدم كفاية المرافق اللازمة للتخلص من النفايات الصلبة أو تجميعها بصورة غير منتظمة في مناطق كثيرة.

٢٣ - وأكثر من ٤٠ في المائة من شبكة الطرق القائمة يتطلب إصلاحا عاجلا، وتحتاج شبكة الطرق بكاملها الى إعادة رصف من أجل تيسير نمو التجارة وتطورها وتوسعها. ويلزم تشغيل المطارات والموانئ البحرية تشغيلا تاما إذا أريد تطوير قطاعات التجارة والتبادل التجاري والسياحة بكامل طاقاتها. والاتصالات السلكية واللاسلكية آخذة في تحسن، على الرغم من أن ثمة احتياجات لا تزال قائمة. وتصل حاليا نسبة عدد الهواتف الى السكان ٤٦:١، مقابل ١٥:١ في الأردن، مما يشكل قيدا على تنمية المؤسسات التجارية. وتخطط السلطة الفلسطينية لزيادة عدد الخطوط الهاتفية الى ربع مليون خط بحلول عام ٢٠٠٠، مقابل ٩٠ ٠٠٠ خط حاليا.

هاء ـ بناء المؤسسات

٢٤ - بعد مرور ثلاث سنوات على تولي السلطة الفلسطينية للمسؤولية، أحرز تقدم كبير في جهود بناء المؤسسات في مجال الإدارة العامة على الصعيدين المركزي والمحلي. وتركز جزء كبير من مبادرات المانحين على دعم المرحلة الأولية لبدء تولي الفلسطينيين للمسؤولية وتغطية النفقات الرأسمالية والتكاليف المتكررة. وصاحب ذلك جهود لبناء المؤسسات، والمساعدة في عملية التنمية من خلال تقديم مساعدات تقنية الى الوزارات والمؤسسات الأخرى التي تضطلع بالمسؤولية عن تقديم الخدمات العامة والاجتماعية. ولا يزال التحدي يتمثل في مساعدة السلطة الفلسطينية على الاضطلاع بالمسؤوليات المركزية، ودعم توسيع النطاق على المستويين المحلي وغير الحكومي. وعلى جميع المستويات تعتبر كفالة المساءلة المالية والشفافية التنفيذية في جميع الوزارات والمجالس والمنظمات أمرا أساسيا لاستمرار المشاركة الدولية في عملية التنمية.

٢٥ - ويجري أيضا إيلاء اهتمام متزايد لتدعيم النظام القضائي، وتطوير القدرة المؤسسية لإقامة العدل وحماية حقوق الإنسان، وإنشاء إطار تنظيمي في كل من القطاعين العام والخاص. وتشمل الأولويات الأخرى تشجيع الاستثمار الخاص، وتعزيز ثقة المانحين عن طريق تحسين البيئة القانونية المحيطة باستثمارات القطاع الخاص؛ وبالتحديد تسجيل الأراضي، وملكية المباني والممتلكات، ووضع أنظمة تخطيط وتقسيم المناطق. وثمة حاجة أيضا لتطوير الإطار التنظيمي للقطاع العام فيما يتعلق بالضرائب والقوانين المصرفية وقوانين العمل وحقوق العمال والحماية البيئية.

واو - القطاع الخاص

٢٦ - إن توسيع القطاع الخاص وتشجيعه أمر أساسي لتحقيق العمالة الهيكلية الطويل الأمد لكن الاستثمار مكبوح حاليا بسبب المخاوف من الخسائر الاقتصادية المحتملة الناجمة عن إغلاق الحدود وما يترتب على ذلك من انعدام إمكانية الوصول إلى الأسواق والحصول على المواد. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة مستمرة إلى وضع إطار قانوني وتنظيمي شامل يؤدي إلى تشجيع استثمارات القطاع الخاص. ومن المطلوب أيضا

استمرار دعم القطاع المصرفي، وذلك لضمان توفر وموثوقية الخدمات المالية الضرورية لاستثمارات الأعمال التجارية وتوسيع نطاقها.

٢٧ - وتستأثر استثمارات القطاع الخاص في بناء المساكن بـ ٨٥ في المائة تقريبا من استثمارات القطاع الخاص. والزراعة هي أيضا نشاط اقتصادي هام، إذ تولّد تقريبا ثلث الناتج المحلي الإجمالي وربع جميع الصادرات، وتتركز إلى حد كبير حول المزارع العائلية الصغيرة. غير أن القطاع الخاص لم يتمكن من النمو إلى كامل إمكانياته الاقتصادية، وذلك بالدرجة الأولى بسبب الآثار الناجمة عن إقفال الحدود وعدم توفر إمكانية الوصول إلى الأسواق، وخطر التناقص المستمر في إمكانية الوصول إلى الموارد المائية والاعتماد على الأسمدة الكيميائية ومبيدات الآفات واستعمالها بصورة غير رشيدة. وهناك حاجة إلى مواصلة تطوير المحاصيل البعلية وزراعة محاصيل متعددة، وتقديم دعم مؤسسي، على شكل تسهيلات ائتمانية، وتوحيد التشريعات، وإنشاء محطات للبحوث والتجريب يمكن فيها إجراء اختبارات رائدة للمحاصيل والمنهجيات الجديدة.

٢٨ - وقد أبرزت السلطة الفلسطينية كذلك قطاع السياحة بوصفه مجالا آخر للتنمية وتوليد الدخل، ويُتوقع أن يجتذب قرب حلول الألفية الجديدة تدفقا ضخما من السواح إلى المنطقة. وفي حين تُبذل جهود كبيرة حاليا، لا سيما في بيت لحم، فإن هذا القطاع يحتاج إلى هياكل أساسية مادية إضافية وتحسنا في الخدمات وذلك لكي يتسنى استغلال الفرص المتاحة ولمواجهة آثار إقفال الحدود.

خامسا - تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني: البرامج الجارية، والاحتياجات غير الملبّاة والمقترحات الداعية إلى تقديم مساعدة إضافية

٢٩ - بعد إجراء مشاورات مع برامج منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها النشطة في المنطقة (التي ترد قائمة بها في مرفق هذا التقرير)، أعد المنسق الخاص الاستكمال التالي عن المساعدة التي تلقاها الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، إلى جانب تحليل للاحتياجات غير الملبّاة بعد اقتراحات محددة من أجل الاستجابة الفعالة لهذه الاحتياجات.

إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية بالأمم المتحدة

٣٠ - ما برحت إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام ١٩٩٥، حين تمت صياغة خمس وثائق مشاريع، تتضمن مجموعة شاملة من المساعدات إلى السلطة الفلسطينية في مجال المالية العامة وتنمية الأعمال التجارية. وفي شباط/فبراير ١٩٩٧، تلقى أحد هذه المشاريع، وهو مشروع يتعلق بتعزيز القدرة على مراجعة الحسابات تمويلا أوليا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني بوصفه مكونا من برنامج مدته ثلاث سنوات معني

بالإدارة العليا والإدارة العامة. وتقدم الإدارة دعما تقنيا للمشروع بوصفها وكالة مشاركة. كما قُدمت اقتراحات محددة لمشاريع تشمل: تعزيز قدرة الحكومة على إعداد التقارير المالية وتقارير الأداء؛ وإنشاء نظام للمراجعة الداخلية للحسابات بوصفه عنصرا قويا في مراقبة الإدارة؛ وتحسين إدارة الضرائب.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٣١ - تركّز اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أنشطتها على دعم القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الأراضي المحتلة، فضلا عن مراقبة تطوراتها عن طريق تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية وإعداد التقارير، والدراسات التحليلية ومقترحات المشاريع بشأن إصلاح الاقتصاد الفلسطيني. وشملت الأنشطة التي اضطلع بها في عام ١٩٩٦ إعداد تقرير البعثة الاستشارية إلى المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء ومكتب الموارد الطبيعية. وتشمل المقترحات المقبلة إعداد وثيقة مشروع بشأن إصلاح القطاع الزراعي وتقديم خدمات استشارية في مجالات الزراعة والطاقة والبيئة والصناعة والتجارة الدولية والسكان والتمنية الاجتماعية والإحصاءات والمياه. وتقوم اللجنة أيضا بتنظيم حلقات عمل تدريبية وحلقات دراسية بالتعاون مع الوكالات المتخصصة الأخرى ومع المنظمات العربية والإقليمية والوطنية ذات الصلة.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٣٢ - بدأت منظمة الأغذية والزراعـــة مساعدتها للشعب الفلسطيني في عام ١٩٨٦. وفي عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤، قامت بعثتان مشتركتان بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بزيارة الضفة الغربية وقطاع غزة بهدف تقييم حالة القطاع الزراعي وتحديد احتياجات الإصلاح والتنمية. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٦، وسّعت منظمة الأغذية والزراعة نطاق دعمها لوزارة الزراعة عن طريق مشروع يهدف إلى تعزيز القدرات المؤسسية والإدارية والتقنية للوزارة في ميدان تحليل السياسات والتخطيط. وفي آذار/ مارس ١٩٩٧، قامت بعثة مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والبرنامج التعاوني التابع للبنك الدولي بزيارة المنطقة لتحديد العناصر الرئيسية المقرر أن ينظر فيها ضمن إطار مشروع إصلاح القطاع الزراعي ولصياغة وصف مُفصّل للمشروع. وتتوافق عناصر المشروع المقترح مع تقرير بعثة البنك الدولي التي أوفدت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وتشمل اقتراحات لإدارة الموارد الطبيعية والطرق الموصلة بالريف، وتنمية الأسواق وخدمات الدعم الزراعي، وتعزيز المؤسسات. وتشمل خطط عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ تنفيذ مشاريع لإصلاح الينابيع وقنوات الري والآبار وتنظيم دورة تدريبية على صيد سمك أبو سيف بالصنارة الطويلة لصائدي الأسماك في غزة تعقد في قبرص.

مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

٣٣ - في أيار/ مايو ١٩٩٦، تم إنشاء وحدة الاتصال التابعة للموئل وشغلها خبير مشارك قدمته الحكومة الإيطالية. وفي وقت لاحق، بدأ العمل في مشروع السنتين المعنون "دعم وحدة الاتصال التابعة للموئل" منذ حزيران/يونيه ١٩٩٦، ما برح الموئل يقوم بإعداد وثيقة مشروع بعنوان "أنشطة تمهيدية من أجل وضع

استراتيجية وطنية للإسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة". ويستهدف هذا المشروع مساعدة وزارة الإسكان في إعداد وصياغة سياسة شاملة للإسكان واستراتيجية للتنفيذ. وتم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ إعداد تقرير إضافي بعنوان "معلومات أولية لبرنامج المدن المستدامة في مدينة غزة". وتقرر إيفاد بعثة أولية للتقييم في حزيران/يونيه ١٩٩٧.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

٣٤ - قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بصياغة مشروع لتنمية القوى البشرية بغرض تحسين وتعزيز الموارد البشرية في الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل تطبيق العلوم والتكنولوجيا النووية في القطاعات ذات الصلة. وبالرغم من الصعوبات التي تكتنف تنفيذ هذا المشروع نتيجة لمحدودية الفرص المتاحة لتقديم المساعدة التقنية في المجال المتخصص ذي الصلة بولاية الوكالة، تم التوصل إلى اتفاق مع المركز الدولي للفيزيـــاء النظرية في تريبستا، إيطاليا، لتقديم التدريب وخدمات الخبراء والمعدات الأساسية إلى جامعة بيت لحم للقيام ببعض الأنشطة التي توافق عليها الوكالة وبالإضافة إلى ذلك، تلقت الوكالة طلبا يتعلق بمشروع محدد لكي تنظر فيه في إطار برنامجها للتعاون التقني للفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، يهدف إلى إنشاء مختبر في جامعة بيت لحم لدراسة آثار التشعيع على مجسّات الألياف الضوئية ولرفع مستوى التدريب والبحث في هذا المجال.

منظمة الطيران المدني الدولي

٣٥ - قامت منظمة الطيران المدني الدولي بصياغة ثلاثة اقتراحات من أجل تقديم مساعدات تقنية إلى الهيئة الفلسطينية للطيران المدني وحددت الاحتياجات التالية لعام ١٩٩٧: إعداد قانون للطيران المدني والأنظمة المتصلة بالطيران المدني؛ وشراء معدات أرضية للمطارات؛ وتقديم مساعدة في عملية صنع القرار فيما يتعلق ببناء مطار لطائرات الهليكوبتر في أريحا. وقد أدرج اقتراح الوكالة المتعلق بإعداد خطة رئيسية للطيران المدني في برنامج السلطة الفلسطينية للاستثمارات العامة لعام ١٩٩٧.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعة

٣٦ - قام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بتصميم وتمويل البرنامج الجاري لإغاثة وتنمية قطاع غزة وأريحا، تحت مسؤولية منظمة غير حكومية، هي المؤسسة الأمريكية لمساعدة اللاجئين في الشرق الأدنى. وعملت منظمات غير حكومية محلية ودولية كشركاء مع الوكالات الحكومية الناشئة حديثا في التنفيذ اليومي لأنشطة البرنامج، لمنفعتها المتبادلة. وقد صُمِّم البرنامج لتلبية الاحتياجات العاجلة لصغار المزارعين وصائدي الأسماك، والنساء، والأشخاص الذين لا يمتلكون أراضي، في المناطق الريفية لأريحا وقطاع غزة. وتشمل عناصر البرنامج حفظ مياه الري وتحسين استخدامها، وإصلاح مزارع الحمضيات والزيتون، وتصليح وصيانة شبكات الري الصغيرة القائمة، وتطوير مصائد الأسماك وتشجيع أنشطة توليد الدخل. ويقدم البرنامج أيضا أموالا لأغراض الدعم المؤسسي والتدريب.

٣٧ - وبالإضافة إلى ذلك، حدد الصندوق الدولي للتنمية الزراعة احتياجات غير ملباة في منطقتي رام الله ونابلس، تغطي حوالي ١٤٦ قرية ومجموعة سكانية عددها ٠٠٠ ٣٨٠ شخص. وبالاتفاق مع السلطة الفلسطينية، ستُعطى الأولوية لاستصلاح الأراضي، والطرق الزراعية وإصلاح الآبار والينابيع. وستُقدم المساعدة في سياق مشروع إنمائي تابع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية يستهدف خدمة مناطق معينة لصالح صغار المزارعين، هو المشروع القائم على المشاركة لإدارة الموارد الطبيعية، وذلك بقرض متوقع من الصندوق قدره ١٠ ملايين دولار.

منظمة العمل الدولية

٣٨ - تضطلع منظمة العمل الدولية ومركز التدريب الدولي بتورين التابع لها بتنفيذ مشاريع التعاون التقني في الميادين التالية: بناء المؤسسات وإدارة العمل؛ والتدريب المهني والتأهيل؛ والإحصائيات الاجتماعية وإحصائيات العمل؛ وتعزيز العمالة؛ وأنشطة العمال؛ وأنشطة أرباب الأعمال؛ وتطوير المؤسسات الصغيرة؛ وتنمية الموارد البشرية. ويبلغ مجموع ميزانية الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة منذ عام ١٩٩٤ ١١,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٣٩ - وخلال الـ ١٢ شهرا الأخيرة، قدمت المنظمة المساعدة إلى وزارة العمل في ميادين التفتيش على العمل، وخدمات العمالة، والأمان والصحة، والتدريب المهني. وقدمت المنظمة خدمات استشارية تقنية فيما يتعلق بتشريعات العمل. وأدى برنامج تشغيل العمالة الفلسطينية، الذي بدأ تنفيذه في أوائل عام ١٩٩٧، إلى تعزيز قدرة وزارة العمل على وضع سياسات وبرامج بشأن قضايا العمالة وأسواق العمالة، وكذلك وضع تدابير لخلق وظائف مستدامة ومنتجة. وانتهى المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء، بمساعدة المنظمة، من وضع برنامج طويل الأجل لإدارة إحصائيات العمل به وأجرى ثلاث دورات لمسح القوة العاملة. وتقدم المنظمة المساعدة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية في جهودها لدعم إعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي للفئات المحرومة. ويركز برنامج تضطلع بتنفيذه المنظمة من أجل إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمحتجزين السابقين على تدريب الموظفين، وتقديم الخدمات الاستشارية التقنية وتقديم التسهيلات الإئتمانية لإنشاء مشاريع صغيرة جدا.

٤٠ - وبالإضافة إلى ذلك، قدمت مساعدات في مجال بناء المؤسسات إلى أرباب الأعمال والمنظمات العمالية، فيما يتصل بتطوير البنية الأساسية، وتدريب الموظفين وبالسياسات والبرامج. وتقدم المنظمة حاليا مساعدات التقنية إلى اتحاد المقاولين لتعزيز القدرة الإدارية لأعضائه كما تضطلع حاليا بتنفيذ برنامج تدريبي لدورات دراسية تعقد داخل البلد وفيما وراء البحار مصممة خصيصا لمسؤولي السلطة الفلسطينية وكذلك لممثلي العمال وأرباب الأعمال. وجرى استكمال الأعمال التحضيرية المتعلقة بتحديد العناصر الرئيسية لبرنامج شامل لتنمية الموارد المؤسسية والبشرية لقطاع الإدارة العامة الفلسطينية. وتقدم مبادرة تعليمية أخرى أعلنت مؤخرا الدعم إلى وزارة التعليم العالي في مجال تطوير الكليات التقنية الثلاث.

٤١ - وكجزء من استراتيجياته لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، سيواصل برنامج المساعدة التابع للمنظمة التركيز بصفة خاصة على التعزيز الفعال للعمال وإجراء حوار فيما بين الشركاء الاجتماعيين. وستولى أولوية عليا للتدريب وبناء المؤسسات في ميادين نظم المعلومات بأسواق العمالة، وسياسات العمالة والقوى العاملة، وتنمية القطاع الخاص. وسيجري التركيز على القضاء على عمالة الأطفال، وتعزيز إنشاء الوظائف بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ووضع أطر قانونية ومؤسسية لتيسير إيجاد فرص عمل مولدة للدخل من أجل النساء في القطاعات المحرومة، ووضع مشاريع وطنية للأمان والصحة. وجرى إدماج مقترحات محددة في برنامج الاستثمارات العامة الفلسطينية، بما في ذلك المشاريع الجارية لتطوير وزارة العمل، والمكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء، وكذلك المركز الوطني للإدارة العامة.

المنظمة البحرية الدولية

٤٢ - تقدمت المنظمة البحرية الدولية باقتراحين لتقديم المساعدة التقنية إلى السلطة الفلسطينية التي حددت، كأولوية، إنشاء إدارة بحرية مستقلة للضفة الغربية وقطاع غزة. واعتبارا من آذار/مارس ١٩٩٦، تضطلع المنظمة بتنفيذ مشروع إقليمي للبحر الأبيض المتوسط ممول من برنامج "الاستثمار المالي من أجل البيئة" (LIFE) التابع للجنة الأوروبية. والسلطة الفلسطينية هي أحد المشاركين الـ ١١ في المشروع، المعنون "تنمية قدرة الدول على مراقبة الموانئ في البحر الأبيض المتوسط". وعلى أساس مشاركتها، حصلت السلطة الفلسطينية على عدد من عروض المساعدة التقنية والتدريب من عدد من الدول في البحر المتوسط. وبالإضافة إلى ذلك، تنظر المنظمة في إيفاد بعثة إلى الميدان بغية مناقشة برنامج مقترح للمساعدة التقنية مع السلطة الفلسطينية، والمانحين الممثلين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

مركز التجارة الدولية

٤٣ - في أيار/مايو ١٩٩٦، بدأ مركز التجارة الدولية في تنفيذ مشروع للتعاون التقني لتنمية صادرات زهور منتقاة عالية الجودة وحديثة القطف. ويهدف المشروع، المعنون "تنمية وترويج الصادرات من منتجات زراعة الزهور العالية الجودة" إلى تقديم المساعدة إلى التعاونيات الزراعية، ومؤسسات الإنتاج والتسويق في مجال تطوير وتنويع منتجات زراعة الزهور العالية الجودة وغير التقليدية وتسويق صادرات هذه المنتجات في الأسواق الإقليمية والدولية. وترمي الأهداف التكميلية للمشروع إلى زيادة دور المرأة الفلسطينية في التنمية الاقتصادية من خلال إشراكها المباشر في الإنتاج الزراعي وتجارة الصادرات، وإنشاء رابطات لتسويق الصادرات والخدمات الإرشادية، وكذلك توليد فرص العمل. وبالإضافة إلى ثلاثة مقترحات لتقديم المساعدة التقنية إلى قطاعات الصادرات الزراعية والتجارة والصناعة، وضع المركز مؤخرا فكرتين لمشروعين، يركزان على النهوض بدور المرأة في تنمية التجارة، والتدريب على الإدارة في مجال الشراء والتوريد.

الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية

٤٤ - في أعقاب إيفاد الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية لبعثات ميدانية في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، جرى وضع برنامج طويل الأجل للمساعدة التقنية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ وجرى وضع خطة عمل، تركز على الأولويات القطاعية التالية: إعارة خبير تقني أقدم؛ وإعداد دراسة قطاعية للاتصالات السلكية واللاسلكية؛ وإعداد وثيقة مشروع لوضع خطة رئيسية طويلة الأجل للاتصالات السلكية واللاسلكية وإنشاء برنامج تدريبي على الاتصالات السلكية واللاسلكية؛ ومنح زمالات دراسية للتدريب التقني.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

٤٥ - اضطلع الأونكتاد بإجراء دراستين بحثيتين بالتشاور الوثيق مع السلطة الفلسطينية: "احتمالات التنمية المستمرة للاقتصاد الفلسطيني: استراتيجيات وسياسات إعادة البناء والتنمية"؛ و "الاستثمار الخاص في الأراضي الفلسطينية: الاتجاهات الحديثة والاحتمالات الحالية".

٤٦ - وجرى إيفاد بعثة للبرمجة وتقديم الخدمات الاستشارية في عام ١٩٩٦ بغية تقديم المشورة إلى مؤسسات السلطة الفلسطينية في مجال السياسة التجارية. وجرى تنظيم حلقتي عمل في إطار البرنامج الإقليمي للتكامل التجاري للدول العربية المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعقدت حلقتا العمل على التوالي في الضفة الغربية وقطاع غزة، في آذار/مارس ١٩٩٧، وركزتا على النظام التجاري الدولي الناشئ وآثاره على الاقتصاد الفلسطيني. ويجري وضع أنشطة متابعة بالتعاون الوثيق مع السلطة الفلسطينية والمؤسسات المختصة بمنظومة الأمم المتحدة. وجرى وضع نبذات عن المشاريع في المجالات التالية: تقديم المساعدة على الأخذ بتدابير الكفاءة التجارية؛ وتقديم المساعدة في مجال تنمية الموارد البشرية؛ وتوسيع نطاق التجارة في السلع والخدمات بين الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن ومصر وشركاء تجاريين آخرين، باعتبارها مبادرة في مجال التعاون الإقليمي. وجرى أيضا الانتهاء من الأعمال التحضيرية لتنفيذ مشروع ممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتعلق بمنطقة نابلس الصناعية/ منطقة تجهيز الصادرات.

برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

٤٧ - تركز استراتيجية برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على اتباع نهج متعدد القطاعات لتنسيق السياسات المتعلقة بمراقبة المخدرات ودمجها في تلك السياسات الإنمائية الأوسع نطاقا بالضفة الغربية وقطاع غزة. وفي عام ١٩٩٥، قام البرنامج، في ظل تعاون وثيق مع السلطة الفلسطينية، بإعداد المشروع المعنون "المساعدة المتعددة القطاعات والمقدمة إلى السلطة الفلسطينية في مجال مكافحة المخدرات"، والذي سيقدم المساعدة التقنية من أجل إقامة إطار مؤسسي لمكافحة المخدرات، وتقليص الإمداد غير المشروع بالمخدرات من خلال تحسين القدرات المتصلة بعمليات الكشف والحظر والمحاكمة، ومنع وتخفيض حالات إساءة استعمال المخدرات عن طريق تحسين وسائل التوعية والمعالجة والتأهيل. وسيجري التركيز على بناء القدرات من خلال التدريب في المجالات المذكورة أعلاه.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٤٨ - بدأ في عام ١٩٨٠ تنفيذ برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وجرى تخصيص موارد لمشاريع بناء البنية التحتية؛ وشبكات الإمداد بالمياه، وشبكات المجاري، والمدارس، والمستشفيات، والمناطق الصناعية، ومصنع لتجهيز الموالح. وكان توفير البنية الأساسية مصحوبا ببرنامج شامل للمساعدة التقنية وتنمية القدرات.

٤٩ - وفي عام ١٩٩٦، وسّع البرنامج الإنمائي دوره في مجال الدعوة بالترويج لمواضيع التنمية البشرية المستدامة مثل القضاء على الفقر، وسبل كسب الرزق المستدامة، وإدماج الجنسين في التنمية، والإدارة البيئية. واضطلع البرنامج الإنمائي أيضا بأنشطة رئيسية تهدف إلى تعزيز القدرات في مجال الإدارة العليا على المستوى المحلي ومستوى البلديات والمستوى المركزي في السلطة الفلسطينية، مع الاستفادة الكاملة من الخبرة المحلية الكبيرة المتوفرة في المنطقة. واستجابة للحالة الاقتصادية القاسية في الضفة الغربية وقطاع غزة الناجمة عن طول فترات إغلاق الحدود، فإن تدخلا رئيسيا من جانب برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع للبرنامج الإنمائي كان يهدف إلى توليد فرص العمل، ونتج عن ذلك إنشاء ٢٦ ٠٠٠ عمل مؤقت من خلال ستة مشاريع جديدة لتوليد فرص العمل. وبدأ البرنامج الإنمائي أيضا في وضع برامج لتوليد فرص العمل على نطاق كبير، مثل إصلاح البنية الأساسية المتصل بمبادرة بيت لحم ٢٠٠٠، وكذلك استصلاح الأراضي، وإصلاح ينابيع المياه وجمع المياه. وجرى أيضا للمرة الأولى في الضفة الغربية إدخال برنامج توليد فرص العمل.

٥٠ - وفي إطار برنامجه لتطوير البنية الأساسية، واصل البرنامج الإنمائي تقديم المساعدة لإصلاح البنية الأساسية المادية وبناء المؤسسات. وجرى بناء شبكات محلية للمياه لعشرين قرية ريفية بالضفة الغربية، وإصلاح شبكات المياه القائمة، وجرى استكمال بناء خزانات للتخزين الأرضي في الخليل وطولكرم. وفي قطاع غزة، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإصلاح ورفع كفاءة شبكة توزيع المياه في خان يونس واستكمل إنشاء شبكة تجميع مياه المجاري لمنطقة مجاورة لمخيم جباليا للاجئين. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا مساعدة إنمائية مؤسسية إلى سلطة المياه الفلسطينية وإلى إدارات المياه بالبلديات. وجرى أيضا استكمال إصلاح ١٧ مدرسة في المنطقة الريفية بالضفة الغربية، وجرى بناء مدرسة ومجمع رياضي في أريحا. وجرى بناء مركزين للتدريب المهني الزراعي واضطلع أيضا البرنامج الإنمائي بأعمال التشييد بمستشفى الاتحاد في نابلس، ومستشفى بيت جالا ومستشفى طولكرم. وبالإضافة إلى ذلك، جرى في غزة تشييد مجمع سكني يتكون من أربعة مبان يضم ٢٥٦ وحدة لأسر قوة الشرطة الفلسطينية. وإجمالا، قدم البرنامج الإنمائي أكثر من ٣٧ مليون دولار من خلال برنامج تطوير البنية الأساسية في عام ١٩٩٦.

٥١ - واشتملت الأنشطة المتصلة بتعزيز التنمية البشرية المستدامة استكمال وثيقة عن ملامح التنمية البشرية في نيسان/أبريل ١٩٩٧. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ البرنامج الإنمائي في إعلان عدد من المبادرات تركز على خصائص الفقر والأسباب الجذرية له، بما في ذلك وضع خريطة للفقر وتحديد خيارات

السياسات. وقام البرنامج الإنمائي أيضا بتوسيع نطاق مشروع لإشراك الجنسين في التنمية وأحرز تقدما في إدماج أنشطة قطاعين عامين رئيسيين في المركز الوطني للإدارة العامة التابع للسلطة الفلسطينية. واشترك نحو ٥٠٠ ١ موظف مدني فلسطيني في أكثر من ٧٠ دورة تدريبية ببرنامج التدريب على الإدارة العامة، في حين جرى إيفاد ٤٤ خبيرا استشاريا من المغتربين الفلسطينيين في إطار برنامج توكتين TOKTEN (نقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين) لكي تستفيد منهم ٢٨ مؤسسة تابعة للسلطة الفلسطينية. وبالإضافة إلى ذلك، جرى في عام ١٩٩٦ وضع برنامج لدعم الإدارة العليا والإدارة العامة في إطار برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع للبرنامج الإنمائي.

٥٢ - وفي إطار تنمية القطاع الخاص، ركز البرنامج الإنمائي على الزراعة، مع وضع برامج كبيرة عديدة في مجال تحليل السياسات والتخطيط، والدعم المؤسسي، والبحوث والإرشاد، ومكافحة مرض الحمى المتموجة، وتنمية و/أو إصلاح الأراضي وموارد المياه من خلال أساليب قائمة على كثافة العمل. وفي عام ١٩٩٦، أعيد أيضا صياغة برنامج للتنمية الريفية المحلية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وبالإضافة إلى ذلك، في القطاع الخاص، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع المنظمة العالمية للسياحة في تنفيذ المرحلة الأولية لبرنامج التنمية السياحية، بما في ذلك مبادرة بيت لحم ٢٠٠٠ وأنشطة سياحية أخرى.

٥٣ - وقام البرنامج الإنمائي بتوسيع نطاق برنامج متطوعي الأمم المتحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة وجرى الأخذ بأسلوب وطني لمتطوعي الأمم المتحدة. ويقوم برنامج متطوعي الأمم المتحدة حاليا بتنفيذ مشروع للشباب لإصلاح ٧ مراكز للشباب في جميع أنحاء قطاع غزة. ويشارك البرنامج أيضا في حملة لمكافحة الحمى المتموجة سيجري تنفيذها في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وبدأت المرحلة الثانية من مبادرة الخوذات البيضاء لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة في شباط/فبراير ١٩٩٧ لمتابعة وضع برنامج رئيسي لمدينة غزة. ويشمل المشروع تدريب موظفي إدارة التخطيط الحضري على الحاسوب. ووصل ثلاثة خبراء رياضيين في آذار/مارس ١٩٩٧ للعمل مع وزارة الشباب والرياضة في تدريب الفريق الوطني لكرة القدم والاضطلاع ببرنامج لتدريب المدربين. وتشمل الخطط المستقبلية لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة مشروعا مع مدرسة لمعوقي السمع وخطط لتنفيذ مشروع بالتعاون مع وزارة الصحة، يركز على القضايا الصحية للمرأة.

٥٤ - وفي عام ١٩٩٧، يواصل برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع للبرنامج الإنمائي أنشطته في مجال البرمجة التي ترمي أساسا إلى تعزيز الموارد البشرية والقدرات المؤسسية للشركاء الفلسطينيين المنفذين. وتشمل مبادرات البرنامج الرئيسية لهذا العام مواصلة برامج تقديم المساعدة التقنية لبناء القدرات، مثل برنامج دعم الإدارة العليا والإدارة العامة، وبرنامج التنمية الريفية المحلية، وبرنامج التنمية الزراعية. وكخطوة لمتابعة النموذج الأول للتنمية البشرية، سيجري أيضا الإعلان عن مبادرات جديدة في مجال القضاء على الفقر؛ وإشراك الجنسين في التنمية؛ وسبل كسب الرزق المستدامة؛ والتنمية المجتمعية

القائمة على المشاركة. وسيواصل برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا تقديم الدعم إلى السلطة الفلسطينية من خلال الدعم الجاري المقدم إلى اللجنة التوجيهية لمبادرة بيت لحم لعام ٢٠٠٠.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٥٥ - بالتعاون مع السلطة الفلسطينية، وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة اقتراحي مشروعين. ويرمي مشروع القانون البيئي الى مساعدة السلطة الفلسطينية في تنمية قدراتها من الموارد البشرية في القانون والسياسة والادارة البيئية. ويركز مشروع الاقتصاد البيئي على التدريب في مجال تقييم الأثر البيئي. وبالإضافة الى هذا، ما برح برنامج الأمم المتحدة للبيئة نشيطا في الدعوة الى إدراج المنظور البيئي في البرامج الانمائية لوكالات الأمم المتحدة الأخرى.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

٥٦ - ما برحت اليونسكو تضطلع ببرنامج للتعاون مع الشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٧٤. ففي نيسان/أبريل ١٩٩٤، وضعت لجنة التنسيق المشتركة بين اليونسكو والسلطة الفلسطينية خطة عمل تُرجمت الى برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني الذي يتضمن ٢٧ مشروعا في ميادين خبرة اليونسكو. والهدف من برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني التابع لليونسكو هو مواصلة تحسين التعليم والتدريب ومواد التعليم بقصد تعزيز بناء القدرات في المؤسسات الفلسطينية.

٥٧ - وفي قطاع التعليم، أنجزت المرحلة الأولى لإنشاء المركز الفلسطيني لتطوير المناهج الدراسية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، بإعداد خطة خمسية، على أن تبدأ المرحلة الثانية بعد ذلك فورا. كما شرعت اليونسكو في تنفيذ برامجها الشاملة لدعم المدارس والمجتمعات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومنحت زمالات للطلاب الفلسطينيين من أجل دراسات طويلة الأجل وقصيرة الأجل في الخارج. كما ساعدت اليونسكو في حصول وزارتي التعليم والتعليم العالي والمؤسسات المتصلة بهما على المعدات التدريبية واضطلعت بتطوير كشيف للقدرات على صعيدي التخطيط ووضع السياسات في قطاع التعليم. وفي إطار برنامج التعاون الأكاديمي الفلسطيني الأوروبي في ميدان التعليم (PEACE)، الذي يشترك في رعايته اليونسكو والاتحاد الأوروبي، تم عقد مؤتمر دولي في مدينة نابلس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ لدعم الجامعات الفلسطينية. ومن الأنشطة المتصلة بذلك تبادل الموظفين الأكاديميين بين الجامعات الفلسطينية والأوروبية، ووهب النصوص والمعدات العلمية، والأنشطة الجارية بموجب برنامج الكراسي الجامعية المشترك بين UNITWIN واليونسكو في مجال علم الآثار واللغات.

٥٨ - ولدعم مبادرة بيت لحم لعام ٢٠٠٠ ، وضعت خطة رئيسية للأنشطة في بيت لحم احتفالا بقدوم الألفية الجديدة. ومن الأنشطة المتصلة بذلك في عام ١٩٩٦ حلقة عمل إيطالية فلسطينية مشتركة بشأن السياحة، ومعرض متجول للصور الفوتوغرافية، وحفلة موسيقية للسلام أقيمت في إيطاليا. ومن أنشطة

اليونسكو الأخرى في ميدان الاتصالات والثقافة ترميم الفسيفساء في قصر هشام في أريحا، وبدء مشروع لتحديث وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا".

٥٩ - ومن اقتراحات اليونسكو من أجل الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، مواصلة الأنشطة الحالية في مجال التعليم والتعليم العالي والثقافة، وتطوير المكتبات العامة، وإنشاء منتزه للآثار في أريحا، وإنشاء متحف فلسطيني، وإقامة مراكز شبيبية/ثقافية. كما فتح في رام الله في الضفة الغربية في أيار/مايو ١٩٩٧ مكتب اتصال تابع لليونسكو.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٦٠ - قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان المساعدة لأول مرة الى الشعب الفلسطيني في عام ١٩٨٦ بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية. وقد قدمت مساعدة الصندوق على أساس كل مشروع على حدة حتى عام ١٩٩٦، عندما أنشئ أول برنامج لتقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني (١٩٩٦-١٩٩٩) التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٦١ - ويعالج برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني التابع للصندوق الحاجات الأساسية في ثلاثة مجالات أساسية. ففي الصحة التناسلية، يهدف البرنامج الى تطوير القدرة في دائرة صحة المرأة ونمائها ودائرة الرعاية الصحية الأولية التابعتين لوزارة الصحة على تحسين تنفيذ السياسات الصحية المتعلقة بالمرأة وتنسيقها ورصدها. كما سيساعد برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني التابع للصندوق في توفير خدمات الرعاية الصحية التناسلية الى ١٠٠ مركز للرعاية الصحية الأولية ومركزين لصحة المرأة في قطاع غزة والضفة الغربية. وبالإضافة الى هذا، ومتابعة للنجاح في تنفيذ مركز المرأة للرعاية الصحية والمساعدة الاجتماعية والاستشارة القانونية وتثقيف المجتمعات المحلية في مخيم البريج في قطاع غزة، وافق صندوق الأمم المتحدة للسكان بشكل أولي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ على خطط لإنشاء مركز مماثل في مخيم جباليا. كما وافق الصندوق مؤخرا على مشروع الصحة التناسلية في المجتمعات المحلية في جنين، الذي يقصد به زيادة الوعي لمسائل الصحة التناسلية، بما في ذلك تنظيم الأسرة رجالا ونساء في جنين، وكذلك تعزيز قدرات ٣٠ عيادة تديرها المنظمات غير الحكومية في توفير خدمات ومعلومات الصحة التناسلية.

٦٢ - وفي مجال استراتيجيات السكان والتنمية، سيساعد برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني التابع للصندوق السلطة الفلسطينية على القيام بتعداد للسكان بقصد توفير بيانات موثوقة مستكملة عن السكان والسكن من أجل التخطيط الإنمائي. وبالإضافة الى هذا، ما برح الصندوق يساعد السلطة الفلسطينية في وضع مشروع للتدريب في مجال احصاءات السكان والأحوال المدنية. وأخيرا، وفي مجال الدعوة، سيركز البرنامج المذكور على توعية واضعي السياسات والمخططين بشأن مسائل الجنسين وضمان دمج مشاغل الجنسين في الخطط الإنمائية.

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان/ مركز حقوق الإنسان

٦٣ - وقعت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان/ مركز حقوق الإنسان اتفاق تعاون تقني مع السلطة الفلسطينية في نيسان/أبريل ١٩٩٦ لتوفير تنفيذ برنامج تعاون تقني شامل في ميدان حقوق الإنسان في قطاع غزة والضفة الغربية. وكجزء من البرنامج، أنشأت المفوضية والمركز مكتبا في غزة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦، لتنفيذ أنشطة البرنامج بالتعاون مع نظيراتها الفلسطينية.

٦٤ - والهدف الرئيسي هو إنشاء إطار قانوني ينسجم مع معايير حقوق الإنسان الدولية. ففي تعقيد النظام القانوني الفلسطيني، الذي تتجلى فيه مؤثرات ومخلفات قانونية عديدة، ما يجعل التوفيق بين القوانين من الأولويات. وتُبذل الجهود الآن لتعزيز القدرة التقنية للهيئات والمؤسسات الفلسطينية ذات الصلة، وتعبئة المؤهلات الموجودة لضمان إدماج المعايير الدولية في التشريع الفلسطيني الجديد. ومن أنشطة المفوضية والمركز في هذا المجال تقديم المساعدة المباشرة إلى مكتب التشريع والفتاوى القانونية في وزارة العدل. وتقدم المساعدة على وجه الخصوص في صياغة قانون جديد للسجون وتدريب موظفي المكتب في تقنيات الصياغة القانونية. كما يجري تقديم دعم الى مختلف المنظمات والمراكز الأكاديمية المحلية على إجراء تحليلات قانونية واستعراضات في المجالات الحساسة بالنسبة لتعزيز سيادة القانون. ويجري كذلك مساعدة السلطة الفلسطينية في وضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان في غزة والضفة الغربية لتسهيل التخطيط الاستراتيجي المنسق في هذا الميدان. كما تعمل المفوضية والمركز مع مكتب مستشار الرئيس لحقوق الإنسان بهدف دعم مهمته لإسداء المشورة في الأبحاث والسياسات المتعلقة بحقوق الإنسان.

٦٥ - وبالإضافة إلى ذلك، تدعم المفوضية والمركز المؤسسات الأساسية لضمان تنفيذ القوانين والسياسات التي تحمي حقوق الإنسان على الصعيد الوطني. ويعملان على إيجاد قدرة تدريبية في مجال حقوق الإنسان ضمن قوات الشرطة الفلسطينية، عن طريق وضع منهج دراسي لحقوق الإنسان وبرنامج لتدريب مدربي الشرطة في مجال حقوق الإنسان. وفي مجال المؤسسات التأديبية، تركز المفوضية والمركز على تقديم المساعدة لوضع تشريعات بشأن السجون وبشأن تعزيز السلك القضائي. كما تقدم مساعدة مباشرة إلى المنظمات غير الحكومية في مجال إصلاح القوانين، وحقوق المرأة، بغية دعم الأبحاث القانونية لتحديد المجالات التي تدعو الحاجة فيها إلى وضع تشريعات لتعزيز حقوق المرأة وضمان تكافؤ الفرص لها. وتدعم المفوضية والمركز أيضا أعمال اللجنة الفلسطينية المستقلة المعنية بحقوق المواطنين.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

٦٦ - بدأ برنامج اليونيسيف للمرأة الفلسطينية والأطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٨٠ وتوسع في عام ١٩٩١. ويضم برنامج اليونيسيف للتعاون برنامجين للدعم وأربعة برامج قطاعية. وفيما يتعلق ببرنامجي الدعم، يتضمن برنامج "التخطيط وتنمية القدرات في الوزارات والمؤسسات الفلسطينية"، تطوير قاعدة بيانات القطاع الاجتماعي، وإجراء الدراسات، وعمليات المسح،

وتدريب الموظفين، ونشر التقارير، ويركز برنامج "الدعوة والاتصال"، على تعزيز اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وبرنامج العمل الوطني من أجل الطفل الفلسطيني.

٦٧ - أما البرنامج القطاعي المتعلق بالصحة والتغذية، فيركز على تطوير القدرات وتعبئة المجتمعات المحلية، وتقديم المساعدات والإمدادات التقنية، بما في ذلك: برنامج التحصين الموسع؛ ومكافحة أمراض الإسهال والتهابات الجهاز التنفسي الحادة، ضمن نظام الرعاية الصحية الأولية؛ والتثقيف الصحي للمراهقات والنساء؛ ومواصلة الدعم لوحدة إدارة الخدمات الصحية، ودعم مسائل الصحة النسائية وترويج السياسات المتعلقة باضطرابات نقص اليود والرضاعة الثديية؛ وتقديم الدعم التقني من أجل التأهب لحالات الطوارئ إلى وزارة الصحة والمنظمات غير الحكومية.

٦٨ - وتتضمن البرامج في مجال التعليم تقديم الدعم التقني والنقدي لحلقة التعليم الابتدائية من خلال وزارة التعليم عن طريق مشاريع تدريب المعلمين، وتطوير المناهج المدرسية، والتعلم الإيجابي، وترويج القراءة. كما قدم دعم لتطوير قدرة وزارة التعليم عن طريق البرنامج التعليمي لإدارة نظم المعلومات.

٦٩ - وتتضمن المشاريع المضطلع بها مع وزارة الشؤون الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية في إطار برنامج النماء في مرحلة الطفولة المبكرة وتحسين الأبوة والأمومة إنشاء ساحات لعب آمنة للأطفال وأنشطة للتطور النفسي للأطفال الذين تعرضوا للصدمات. كما تركز برامج الشباب والتطوير المجتمعي على تعبئة الشباب، والمعسكرات الصيفية للترفيه والتعليم غير الرسمي، وتقديم مبادرة المجتمعات المحلية الرفيقة بالطفل في ١٥ مجتمعا محليا في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٧٠ - وقد تركزت جهود اليونيسيف على تحسين نوعية الخدمات الأساسية، مستهدفة أكثر المجموعات ضعفا في المجتمع ومقللة من أوجه التباين الإقليمية وبين الجنسين. وفي اعتماد السلطة الفلسطينية لبرنامج العمل الوطني من أجل الطفل، وإنشاء أمانة الطفل في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، فضلا عن المبادرات الأخرى التي اضطلعت بها السلطة الفلسطينية، دلالة على تأييد دعوة اليونيسيف إلى، "وضع الطفل أولا". وفي عام ١٩٩٧، ستوسع اليونيسيف نطاق أنشطتها كي تشمل المؤسسات المحلية والبلديات، كما سيلزم توسيع نطاق التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية والدولية للمرأة. وسيعالج برنامج اليونيسيف للتعاون للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ هذه الاحتياجات، بالدعوة إلى الاستثمار في نظام أساسي للخدمات الاجتماعية لدعم عملية السلام.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

٧١ - استحدثت اليونيدو استراتيجية لتقديم مساعدات تقنية في تنمية القطاع الخاص للصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة النطاق وتنمية الموارد البشرية والتكنولوجيا. ويكمل برنامج اليونيدو

المبادرات القائمة التي تضطلع بتنفيذها الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية ويهدف إلى تناول المجالات التي لم تتم تغطيتها بعد بواسطة برامج الدعم الجارية. وواصلت اليونيدو تنفيذ مشروع للتنمية المتكاملة لمواد البناء وصناعة التشييد، فأنجزت مجموعة من الدراسات الأساسية، ونظمت جولة دراسية، وعقدت عددا من الحلقات الدراسية عن التقييم القطاعي. وتشمل أنشطة المتابعة إنشاء لجنة وطنية فلسطينية للبناء. وشملت أنشطة اليونيدو الأخرى تقديم دعم لإنشاء المنظمة الفلسطينية للمعايير، وتقديم مساعدة تمهيدية لإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت اليونيدو في تنفيذ مشروع لتشجيع استخدام الطاقة المتجددة، ونظمت حلقة تدريبية في الضفة الغربية عن إعداد المشاريع الصناعية وتقييمها.

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

٧٢ - ركزت أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة على بناء المؤسسات، وتيسير المعلومات، وتمكين المرأة اقتصاديا. ويجري تنفيذ المرحلة التجريبية لمبادرة تيسير إدماج المرأة في عملية التنمية عن طريق إنشاء قاعدة بيانات حاسوبية، وعقد حلقات عمل عن استخدام شبكة "الإنترنت" كوسيلة للربط الشبكي بين النساء الفلسطينيات وحلقات عمل بشأن برامج الائتمان للمرأة، وإصدار نشرة "ما وراء بيجين". والعمل جار في إنجاز مشروع إقليمي يغطي الضفة الغربية وقطاع غزة، ومصر، واليمن، ويعمل الصندوق أيضا على الترويج للمبادئ التي جسدتها حملة القضاء على التمييز ضد المرأة. ويجري بالإضافة إلى ذلك تنفيذ مشروع تطوير المؤسسات بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية. وبحلول نهاية عام ١٩٩٦، كان قد تم تدريب ٢١ مدربة مشاركة في مجال التدريب على مهارات الأعمال التجارية و ٢٠ امرأة منخفضة الدخل من منظمات المشاريع. والتدريب عنصر مستمر من عناصر المشروع، يهدف إلى نقل المهارات الإدارية إلى النساء المحتمل أن يصبحن منظمات للمشاريع من خلال تدريب المدربين.

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)

٧٣ - اضطلع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، كجزء من برنامجه لبناء القدرات بالاشتراك مع السلطة الفلسطينية وبدعم سوقي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنشطة في المجالات التالية: قضايا الإدارة المالية ومراجعة الحسابات؛ وبرامج التنمية الإدارية، وبرامج التدريب الإحصائي. وشملت المساعدة المقدمة تنظيم حلقات عمل محلية وإقليمية لـ ٨٥ موظفا من عدد من وزارات السلطة الفلسطينية. وأعد المعهد بالإضافة إلى ذلك مشروع تقرير شامل للمكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء يتعلق بإنشاء مركز للتدريب الإحصائي والبرامج المتصلة بذلك، وندب خبيرا استشاريا فنيا في قانون الضرائب للعمل في وزارة مالية السلطة الفلسطينية. واليونيتار بصدد صياغة برامج لتنمية القدرات للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ في مجال التدريب على التنمية الإدارية؛ والتدريب الإحصائي؛ وتدريب القواعد الشعبية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ والاضطلاع ببرنامج تدريبي مشترك بين اليونيتار والبرنامج الإنمائي في مجال الإدارة المالية ومراجعة الحسابات.

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

٧٤ - بلغ مجموع عدد اللاجئين الذين تخدمهم الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة ٣٣٣ ٢٧٠ ١ شخصا، يعيش منهم ٥٧٧ ٥٤٥ شخصا في ٢٧ مخيما للاجئين. وتقوم الأونروا بتشغيل ٣٨٥ مرفقا في المنطقة وتستخدم نحو ٧٥٠ ٨ من الموظفين، تزيد نسبة الفلسطينيين المعينين محليا بينهم على ٩٨ في المائة. والطابع التنفيذي لأنشطة الوكالة يختلف عن طابع الأنشطة التي تضطلع بها منظمات الأمم المتحدة الأخرى التي تزاول عملها في معظم الأحيان من خلال السلطة الفلسطينية أو الوكالات المنفذة المحلية.

٧٥ - وفي قطاع التعليم، استوعبت المدارس التابعة للأونروا وعددها ٢٦٢ مدرسة ابتدائية وإعدادية ٥٨٨ ١٨٨ تلميذا في العام الدراسي ١٩٩٧/١٩٩٦، بزيادة قدرها ٢٨٢ ١٣ تلميذا عن العام السابق. ورغم التقدم الذي أحرز في مجال تشييد المدارس والارتقاء بها، كان الكثير منها يعمل على فترتين، أو مقاما في مبان مستأجرة غير ملائمة، أو يعاني من الازدحام الشديد. وبسبب الافتقار إلى الأموال، ظلت الأونروا عاجزة عن زيادة دورة التعليم الأساسي في الضفة الغربية من تسع إلى عشر سنوات، وفقا للإصلاحات التي استحدثتها وزارة التعليم الأردنية وحسب طلب السلطة الفلسطينية. وقدمت مراكز التدريب المهني والتقني الأربع التابعة للوكالة مجموعة متنوعة من البرامج لعدد يبلغ ٠٤٦ ٢ من المتدربين. وبالإضافة إلى برامج التدريب المعتادة أثناء الخدمة، قدمت كلية العلوم التربوية في مراكز التدريب في رام الله تدريبا للمعلمين قبل وأثناء الخدمة أسفر عن حصول ٦٠٠ من المتدربين على الدرجة الجامعية الأولى. وفي تموز/يوليه ١٩٩٦ تخرجت من البرنامج أول مجموعة من طلاب كلية العلوم التربوية. وقد أدى عجز طلاب غزة المسجلين في مراكز التدريب في الضفة الغربية عن الحصول على تصاريح لحضور الدورات الدراسية إلى استحداث فصول تعويضية تابعة لكلية العلوم التربوية في غزة. وقد منح ٤١٣ طالبا منحا دراسية على أساس الجدارة للدراسة في جامعات المنطقة. وبلغت ميزانية الأونروا للتعليم لعام ١٩٩٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة ٧٠ مليون دولار.

٧٦ - وبلغت ميزانية الأونروا للصحة في عام ١٩٩٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة ٣١ مليون دولار. وقامت الوكالة بتشغيل ٥١ مرفقا صحيا عالجت ٣,٨ مليون زائر من المرضى في عام ١٩٩٦. وقدمت خدمات إعادة التأهيل من خلال ١٢ عيادة للعلاج الطبيعي. وفي قطاع غزة استأثرت وحدات الأمومة التابعة للأونروا بنحو ثلث جميع حالات الولادة بين اللاجئين. وأتيحت الرعاية الثانوية للاجئين المرضى عن طريق مزيج من الاتفاقات التعاقدية مع المستشفيات غير الحكومية والمستشفيات الخاصة ورد جزء من تكاليف العلاج، كما أتيحت هذه الرعاية مباشرة في مستشفى قلقيلية التابع للأونروا في الضفة الغربية الذي يضم ٤٣ سريرا. وشملت خدمات الصحة البيئية المقدمة التخلص من مخلفات الصرف الصحي، وإدارة مصارف مياه العواصف الممطرة، وتوفير مياه الشرب المأمونة، وجمع النفايات والتخلص منها، ومكافحة الإصابات الحشرية والقوارض. واستمر العمل في إنشاء مستشفى غزة الأوروبي الذي يتسع لـ ٢٣٢ سريرا، بغية تخفيف حدة النقص الخطير في أسرة المستشفيات وفي الخدمات الطبية الكافية في قطاع غزة. وسوف يسلم المستشفى لدى إتمامه إلى وزارة الصحة في السلطة الفلسطينية. ومن شأن إنشاء كلية غزة للتمريض والعلوم الصحية الملحقة به أن تساعد في توفير الموظفين المؤهلين للعمل بالمستشفى.

٧٧ - وفي قطاع خدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية، قدم برنامج الأونروا لحالات المشقة الخاصة مساعدات مادية ومالية مباشرة لـ ٢٨٠ ٨٩ من اللاجئين المستحقين. وشملت المساعدة المقدمة في إطار هذا البرنامج حصصا غذائية وبرامج لاستحقاق إصلاح المأوى وللتخفيف من حدة الفقر، بما في ذلك مشروع للتدريب على المهارات والتلمذة الصناعية في الضفة الغربية. وكفلت الأونروا ٢٤ برنامجا من برامج المرأة، و ١٥ مركزا لإصلاح المجتمعات المحلية و ٢٧ مركزا لأنشطة الشباب، فضلا عن مركز لإعادة تأهيل المعوقين بصريا في غزة. وكان من بين المواضيع الرئيسية لأنشطة المراكز المجتمعية تعزيز الإدارة المجتمعية وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل. وواصلت الأونروا تشغيل برنامج خاص للأنشطة الترويحية بعد انتهاء اليوم الدراسي خارج نطاق المنهج الدراسي تخضع للإشراف لتلاميذ المدارس في غزة. ومن أجل التصدي للمشاق الناجمة عن الإغلاق المطول لقطاع غزة في عام ١٩٩٦، استحدثت الأونروا برنامجا طارئا لإيجاد فرص عمل قام بتوفير عمل مؤقت لنحو ٧٠٠ ٢ شخص. وبلغت ميزانية الوكالة عام ١٩٩٧ لخدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩ مليون دولار.

٧٨ - وواصلت الأونروا الاضطلاع ببرنامجها لتنفيذ السلام، وهو مبادرة استثمارية بدأت في عام ١٩٩٣ بهدف جعل نتائج عملية السلام في الشرق الأوسط ملموسة على الصعيد المحلي. وقد سعت الأونروا من خلال البرنامج إلى تحسين الهياكل الأساسية، وتوفير فرص عمل، وتحسين الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية داخل مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في إطار مجالات عمل الوكالة الخمسة. وتمكنت الأونروا بفضل البرنامج من زيادة إنفاقها بشكل ملحوظ من أجل تحسين الأوضاع في مجتمعات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما أدى إلى تلقيها بحلول أيار/مايو ١٩٩٧ ما مجموعه ١٧٩,٥ مليون دولار على هيئة تبرعات معلنة ومساهمات مخصصة.

٧٩ - وواصلت الوكالة تشغيل برنامج لتوليد الدخل من أجل توفير فرص عمل والتخفيف من حدة الفقر عن طريق إتاحة الائتمان للأعمال التجارية الصغيرة والمؤسسات الجزئية من خلال صناديق للإقراض الدائر أنشئت بالمساهمات المقدمة للمشاريع. وهذا البرنامج الذي أنشئ في عام ١٩٩١ استجابة لتدهور الظروف الاجتماعية الاقتصادية وارتفاع معدل البطالة، قدم بحلول نهاية عام ١٩٩٦ قروضا يبلغ مجموعها ١٢,٧ مليون دولار بأسعار الفائدة التجارية لـ ٣٢٧ ٤ مشروعا، مع تحقيق معدلات سداد تكاد تصل إلى ١٠٠ في المائة.

٨٠ - وواصلت الأونروا التعاون مع السلطة الفلسطينية وتقديم المساعدة لها. وأولي اهتمام لتنسيق الخدمات بين الأونروا والسلطة الفلسطينية، بغية توحيد البرامج والخدمات والمساهمة في إيجاد هياكل قادرة على الاعتماد على الذات وتتسم بالكفاءة. وفي تموز/يوليه ١٩٩٦ أتمت الأونروا نقل وحدات مقرها الرئيسي إلى قطاع غزة، وفقا لقرار الأمين العام الذي أيدته الجمعية العامة. ولا يزال عمل الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة يتأثر باستمرار العجز في الاشتراكات في الميزانية العادية للوكالة منذ عام ١٩٩٣. وقد حال هذا العجز، بالإضافة إلى سلسلة من إجراءات التقشف التي نفذت لأجل تخفيض العجز، دون توسيع الأونروا لنطاق خدماتها بمعدل يتمشى مع النمو في عدد اللاجئين المسجلين وأحدث تدهورا في نوعية الخدمات المقدمة. وتتعرض عمليات الوكالة للإعاقة أيضا من جراء التدابير المتصلة بالأمن التي

تفرضها السلطات الإسرائيلية، والتي تضع قيودا شديدة على حرية حركة الفلسطينيين من المقيمين المحليين، بما في ذلك موظفو الأونروا.

مكتب المنسق الخاص في الأراضي المحتلة

٨١ - واصل مكتب المنسق الخاص في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بالإضافة الى قيامه بتقديم الدعم، على النحو المبين أعلاه، لآليات التنسيق لدى المانحين والأمم المتحدة، وتنسيق البرامج التدريبية الثنائية والمتعددة الأطراف الموضوعة من أجل قوة الشرطة الفلسطينية. وكان الهدف الرئيسي هو المساعدة على تحويل الجهود التدريبية الدولية الى إطار أطول أجلا بغية تمكين الشرطة من الاضطلاع بتدريبها المتخصص. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أعد فريق صيانة مشترك وثيقة مشروع شامل يتعلق بإنشاء أكاديمية للشرطة في أريحا تستوعب ٤٠٠ طالب وفي عام ١٩٩٦ عقدت ٣١ دورة تدريبية في الضفة الغربية وغزة. ويوفر مكتب المنسق الخاص خدمات الدعم للمانحين، مما يشمل تيسير أمور وإحاطة البعثات الزائرة والمدربين والمساعدة على رصد الدورات التدريبية ومتابعتها وتقييمها. والغرض من الدورات التدريبية هو تلبية الاحتياجات التي حددتها قوة الشرطة الفلسطينية والتي أبلغت للمجتمع الدولي من خلال اللجنة المحلية لتنسيق المعونات والفريق العامل القطاعي المعني بالشرطة الذي يؤدي له مكتب المنسق الخاص خدمات الأمانة.

٨٢ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٦ أنشئت وحدة للرصد الاقتصادي والاجتماعي مهمتها تزويد ممثلي البلدان المانحة ووكالات الأمم المتحدة ووكالات السلطة الفلسطينية بتحليلات للأحوال الاقتصادية والاجتماعية العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك من خلال تقارير ربع سنوية عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية. وتم في أواخر عام ١٩٩٦، تعيين مستشار قانوني، من أجل تنسيق عملية تطوير القطاع المعني بكفالة سيادة القانون، وذلك خلال إعداد وتوزيع الوثائق المناسبة وتيسير التشاور داخل القطاع. وفضلا عن ذلك نشر، في مستهل عام ١٩٩٧، "دليل المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة" و "دليل المنظمات غير الحكومية في البلدان المانحة: تقديم المساعدة للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة"، من أجل توفير المعلومات، بالعربية والانكليزية، لجميع المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة ولزهاء ١٨٠ منظمة دولية في البلدان المانحة. والهدف من ذلك هو تزويد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية المحلية باستعراض شامل للمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في منطقتها لمساعدتها على إقامة الصلات وتيسير جمع الأموال. ويجري تخطيط مشروع مماثل من أجل المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية.

الاتحاد البريدي العالمي

٨٣ - وضع الاتحاد البريدي العالمي برنامجا للتعاون مع السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، يهدف الى تعزيز طاقة الموارد البشرية والتقنية لدى وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، وفي إطار هذه الاستراتيجية العامة عكف الاتحاد البريدي العالمي على تنفيذ مشروع تلقى موظفو البريد من خلاله تدريبيا، وتم توفير معدات بريدية للإدارة المركزية بالوزارة.

برنامج الأغذية العالمي

٨٤ - ما برح برنامج الأغذية العالمي منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ يقدم المساعدة الى سكان الضفة الغربية وقطاع غزة من الفلسطينيين غير اللاجئين. ومنذ عام ١٩٩٤ يركز البرنامج جهوده في قطاع غزة ويصب اهتمامه على التدخلات الرامية الى التخفيف من حدة الفقر ومن وطأة المعاناة الاجتماعية، والتي تستهدف أشد الحالات ضنكا بين السكان غير اللاجئين. وتصل حاليا المساعدة المقدمة من البرنامج زهاء ١٦ في المائة من مجموع سكان قطاع غزة من غير اللاجئين، أي قرابة ٠٠٠ ٥٠ شخص.

٨٥ - وتشمل الأعمال التي أنجزها البرنامج خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقديم الدعم للحالات المعسرة وتوفير الدعم من أجل تأهيل ضحايا مرحلة ما بعد النزاع في قطاع غزة. ويوجه النصيب الأكبر من المساعدة المقدمة من برنامج الأغذية العالمي في إطار هذا البرنامج نحو دعم مشروع شبكة الأمان الاجتماعي الذي تتبناه وزارة الشؤون الاجتماعية. ويستهدف المشروع زهاء ٠٠٠ ٥٠ من الأشخاص المعوزين المسجلين باعتبارهم من الحالات المعسرة الخاصة، التي تمثل ربات الأسر ما يربو على ٦٥ في المائة منها. وتعالج المعونة المقدمة من برنامج الأغذية العالمي احتياجات الأمن الغذائي لـــدى ربـات الأسر تلك مما يشكل بالنسبة للمستفيدين مدخلا ملحوظا لا محل فيه للتضخم. وابتداء من أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، خصص أحد عناصر المساعدة التقنية بالمشروع اعتمادا لتوفير التدريب في أثناء الخدمة لـ ١٠ اخصائيين اجتماعيين حديثي التعيين، وثمة ٢٠ من ربات الأسر المنخفضة الدخل، غير المسجلات باعتبارهن من الحالات المعسرة الخاصة، تطوعن لمساعدة موظفي المشروع على توزيع السلع الغذائية.

٨٦ - كما يقدم برنامج الأغذية العالمي مساعدات الى المنظمات المحلية النشطة في مجالي الصحة والرعاية الاجتماعية. وهو يوفر للمنظمات غير الحكومية معونة غذائية لتكملة ميزانياتها التشغيلية، مما يسمح لها باستخدام واستبقاء ما يلزمها من موظفين ومتطوعين. ويدير البرنامج، أيضا، مشروعا للغذاء مقابل التدريب يستهدف ٠٠٠ ١ من الشباب في المراكز التدريبية السبعة ومركزين لتأهيل المكفوفين، وضعاف البصر تديرهما وزارة الشؤون الاجتماعية. ويدعم البرنامج، أيضا، مشروعا رائدا يستهدف نحو ٥٠٠ من الأسر المعيشية لصغار الصيادين والمزارعين المعدمين، فيوفر المعونة الغذائية مقابل مبلغ نقدي يعادل ٣٠ في المائة من قيمة السلع الأساسية الممنوحة في السوق المحلية. ويتمثل الهدف من المشروع في زيادة الأمن الغذائي للأسر المعيشية في الفئة المستهدفة وإنشاء صندوق للمشاريع من أجل شراء المدخلات الزراعية، دعما لمصائد الأسماك ولأنشطة ما بعد موسم الصيد، ومن أجل التنمية المجتمعية.

منظمة الصحة العالمية

٨٧ - تقوم الآن منظمة الصحة العالمية، وقد دعمت وزارة الصحة خلال فترة نقل المسؤوليات الى السلطة الفلسطينية، بالتعاون مع الوزارة على تعزيز نظام الصحة الفلسطيني. وخلال فترة الإغلاق الشامل في عام ١٩٩٦، ساعدت المنظمة الوزارة على الامتثال لمبادرة جمهوريات البحر الأبيض المتوسط والقوقاز وآسيا الوسطى الرامية الى القضاء على مرض شلل الأطفال في المنطقة وذلك بأن وفرت لها على وجه الاستعجال ١,٢ مليون جرعة من مصل شلل الأطفال اللازم لحملتها للتحصين ضد ذلك المرض. ويجري أيضا تنفيذ عمليات شراء وتسليم اللقاحات الباهظة الثمن اللازمة لحملة برنامج التحصين الموسع، ومعدات التبريد، عن طريق الهبات الطارئة. وتساعد تلك الهبات الوزارة على الاضطلاع ببرنامجها للتحصين في المدارس،

ومكافحة التهاب الكبد الوبائي باء ومنع تفشي بعض الأمراض المعدية مثل الحمى الشوكية بين بعض الفئات المعرضة لخطر الإصابة بها. وأجري، أيضا، استعراض لعملية مراقبة برنامج التحصين الموسع وقدمت توصيات بتحسين نوعية البرنامج عموما.

٨٨ - وتولى، أيضا، عناية لتعزيز نظام الصحة العامة. وقد جهز مختبر الصحة العامة في قطاع غزة بالتكنولوجيا اللازمة. وأوفدت منظمة الصحة العالمية بعثة ميدانية لتحديد الإطار القانوني لتشغيل مختبر مركزي للصحة العامة يقترح إنشاؤه في الضفة الغربية، وتقييم ضرورة استعراض تشريعات الصحة العامة السارية. واقترحت بعثات أخرى، لتدعيم سياسات وزارة الصحة ومعالجة القضايا الحساسة المهملة في مجال الصحة؛ وأجرت تقييما للسياسات الغذائية؛ واقترحت سبلا لتعزيز قدرة وزارة الصحة على التصدي لمشكلة سوء التغذية الناشئة، ولتحسين قدرة الوزارة على معالجة قضايا التغذية المتصلة بانتقال الأوبئة. وأجري، أيضا، بالاشتراك مع وزارة الصحة، استعراض للبرامج الرئيسية في مجال الصحة العامة، لهدف وضع مقترحات بشأن مشروع يرمي الى تعزيز قدرات الوزارة في هذا المجال. وقد شمل هذا، استعراض الأنشطة المتصلة بصحة الأم والطفل؛ وبرنامج الدرن؛ وبرنامج مكافحة مرض السكر، ومكافحة الحمى المتموجة. وتعاون فريق من الخبراء الاستشاريين مع جامعة بير زيت في وضع أول مقرر دراسي تمنح عنه شهادة في الرعاية الصحية الأولية، الغرض منه رفع مستوى تدريب موظفي الرعاية الصحية وإطلاع الأخصائيين الصحيين على الأساليب الحديثة وتم توفير خبير استشاري متفرغ لإدارة الصحة المجتمعية بجامعة بير زيت من أجل المساعدة على وضع منهج مقرر دراسي تمنح عنه شهادة في الرعاية الصحية العامة.

٨٩ - وبغية ترشيد قطاع الأدوية، تساعد منظمة الصحة العالمية وزارة الصحة على إجراء تحليل للحالة فيما يتصل بالأدوية، وعلى وضع سياسات تهدف الى تحسين طرق توفير وإتاحة أدوية رفيعة النوعية بأسعار في المتناول، وتشجيع استخدامها على نحو رشيد. وقدمت المنظمة، أيضا، بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي، الدعم لوزارة الصحة ووزارة الزراعة في عملية تحديد تفاصيل البرنامج الفلسطيني لمكافحة الحمى المتموجة. وبغية استنباط إطار متفق عليه لتطوير قطاع الصحة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحديد مبادرات الاستثمار العام، تتعاون منظمة الصحة العالمية مع البنك الدولي ووزارة الصحة في إعداد دراسة استعراضية قطاعية تبين استراتيجيات تطوير قطاع الصحة في الأجل المتوسط، وسوف تساعد تلك الدراسة وزارة الصحة على وضع الخطة الوطنية للصحة. وتوفر، أيضا، منظمة الصحة العالمية مساعدة خبير استشاري متفرغ من أجل وضع الخطة الوطنية للصحة.

مرفق

الإدارات والبرامج والوكالات التابعة للأمم المتحدة والنشطة في الأراضي المحتلة

مركز حقوق الإنسان

شعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية

إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

منظمة الطيران المدني الدولي

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

منظمة العمل الدولية

المنظمة البحرية الدولية

مركز التجارة الدولية

الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية

مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

صندوق الأمم المتحدة للسكان

مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان/مركز حقوق الإنسان

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

مكتب المنسق الخاص في الأراضي المحتلة

متطوعو الأمم المتحدة

الاتحاد البريدي العالمي

برنامج الأغذية العالمي

منظمة الصحة العالمية

- - - - -